الى الاستقالة ، اي الى حيث كان يريده التحالف الانعزالي ان يسير . **وقاد تشدد كرامي هذا ، التحالف الانعزالي الى مراجعة تكتيكاته والتبديل في عناصر مناورته السياسية بهدف جعل الاستقالة المطلوبة قرارا طوعيا يختاره كرامي بنفسه ولا يحجم عنه نتيجة الضغط الانعزالي .** فأخذ فرنجية يغطي تحركه واتصالاته السياسية الرامية الى تأمين شخصية سنية تخلف كرامي في رئاسة احدى التشكيلتين الوزاريتين المقترحتين بدلا عن الحكومة السداسية (عسكرية صرفة وعسكرية برئاسة مدني : تقي الدين الصلح او سليمان العلي . بحجة عجز كرامي عن ممارسة صلاحياته وتحميله مسؤولية التدهور المستمر في « الحالة الامنية » ، كما ان الجميل اخذ يعلن ايضا عن تفويضه الكامل لكرامي في اختيار « أنجح » السبل الى وقف اطلاق النار . وتجاه هذا الوضع ، اصبح كرامي مجبرا على المبادرة ، فأعلن يوم ٢٨ ت١ عن تشكيل « **هيئة امنية** » ، اتت في تشكيلها على صيغة حكومة مصغرة ، وما ان دعا كرامي الهيئة ــ الحكومة المصغرة الى الاجتماع حتى قوبل بتصعيد عسكري ومقاطعة لتحركه من جهة الاطراف الانعزالية التي اخذت تترقب فشله وتنتظر توجهه بالتالي الى الاستقالة بين لحظة واخرى . **الا ان الدعم المثلث** (سوريا ، الثورة الفلسطينية ، داخليا : جنبلاط سلام اده ، زيادة على الوزيرين تويني وعسيران) **الذي حصل عليه كرامي جعله يعتصم في السراي ويستفيد من الهزائم النسبية التي حصدتها القوى الانعزالية على جبهات القنطاري ــ الفنادق ، عين الرمانة والناعمة ليتمكن من احياء لجنة التنسيق العليا بدلا عن الهيئة الامنية والوصول الى الاعلان عن وقف لاطلاق النار يوم واحد تشرين الثاني .**

وتكتسب هذه الحقبة الصغيرة التي عالجنا فيها تفصيلا التكتيكات وقواعد المناورة السياسية التي اعتمدها كل من فرنجية والكتائب وكرامي ، اهميتها القصوى في مراجعتنا لمجريات الحرب الاهلية في لبنان كونها تمكننا من الوصول الى تحديد دقيق للدور الذي حمله الرئيس كرامي طوال المرحلة الممتدة من تجدد الاقتتال اثر ابرام « اتفاقية سيناء » الى تقديم استقالته الاولى عشية اقتحام منطقة الكرنتينا ــ المسلخ. **وهذا الدور ليس الشراكة الفعلية في السلطة التي تمكنه من المبادرة والتحرك الايجابي ، بل دور القادر من موقعه في السلطة ، ــ اي رئاسة الوزارة وتوابه فيها وزارة الدفاع ــ على منع رئيس الجمهورية والقوى الانعزالية ــ ومنها وزير الداخلية ــ من الاستئثار الكامل بالسلطة . فكما ان ثبات كرامي في رفض الاستقالة فوت الفرصة على تشكيل حكومة جديدة وانزال الجيش ، فانه ايضا لم يكن في موقع الحاكم الذي يستطيع فرض شروطه ، بل كان عنصرا رادعا من داخل السلطة لا يستطيع رئيس الجمهورية تجاوزه بطلاقة .**

مرحلة التدويل الاولى والبحث عن القاسم المشترك :

خرج اذن الرئيس كرامي منتصرا من السراي : فهو قد توصل الى تحقيق وقف لاطلاق النار وافسد مناورة تحالف القصر ــ شمعون ــ الكتائب ، بل انتزع من رئيس الجمهورية اشادة بما اطلق عليه اسم « **الطريقة الكرامية** » بالحكم وذلك في جلسة مجلس الوزراء التي اعقبت الاتفاق (١/١١) . وحاول كرامي الانطلاق من « **انجازه** » « **الامني** » هذا ، الى توفير شروط الحد الادنى الضرورية « لوقف الاقتتال» و « ترميم » الوضع السياسي عن طريق الاستمرار في لعب دور الوساطة ــ سياسيا الآن ــ بين اطراف الصراع والبحث عما اسماه « **القاسم المشترك** » ، فتحرك داخليا باتجاه الكتائب ، وعربيا عبر رسل اوفدهم الى سوريا ، وذلك بعد ان اطمأن